

Distr.: General
21 July 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ٣١ من جدول الأعمال
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

رسالة مؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لغامبيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أطلب منكم العمل على توزيع الإعلان المتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً وهو الإعلان الذي اعتمده جمعية رؤساء وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورتها العادية السادسة والثلاثين المعقودة في لومي في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (انظر المرفق)، وذلك بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣١ من جدول الأعمال.

(توقيع) بابو كار - بليز اسماعيل جاغني
سفير فوق العادة ووزير مفوض
الممثل الدائم لغامبيا
رئيس المجموعة الأفريقية لتموز/يوليه

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لغامبيا لدى الأمم المتحدة

الإعلان المتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠

١ - نحن، رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المنعقدين في الدورة العادية الثالثة والثلاثين لجمعيةنا، والدورة العادية السادسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، في لومي بتوغو، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أجرينا استعراضا نقديا للحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نموا في أفريقيا وعددها ٣٣ بلدا.

٢ - نلاحظ بقلق أن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في هذه البلدان ما زالت تتدهور، وأن هذه الحالة تفاقمت جراء الديون الخارجية وعدم كفاية مرافق الهياكل الأساسية، فضلا عن الصراعات في بعض المناطق والكوارث الطبيعية كالأعاصير والفيضانات والجفاف في مناطق أخرى، الأمر الذي أدى إلى اشتداد حالة الفقر. وعلى الرغم من قيام بلداننا بعمليات تكييف هيكلية كبيرة وإصلاحات في مجال السياسات، فإن عدد البلدان المصنفة في قارتنا في فئة أقل البلدان نموا لم ينخفض.

٣ - وقد أثبت المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، دعمه لأقل البلدان نموا عن طريق مبادرات خاصة استهدفت هذه الفئة من البلدان. وفي هذا الصدد، نرحب بالفرصة التي ستيحها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا بوصفه منتدى للمجتمع الدولي يتجاوز فيه الإعلانات العامة للنوايا والالتزامات ويبدأ إجراءات ملموسة وقابلة للتنفيذ تهدف إلى تحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نموا، بغية تحقيق الهدف المتفق عليه دوليا وهو تخفيف حدة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٤ - نؤكد من جديد، في الوقت ذاته، أن مسؤولية تنمية أقل البلدان الأفريقية نموا تقع في المقام الأول على عاتق حكوماتها وشعوبها. وفي هذا الصدد، نلتزم، فرادى ومجموعات، بتقديم الدعم لجهود أقل البلدان نموا في قارتنا من خلال برامج تعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي. وهذا، في رأينا، هو الطريق الوحيد للمضي قدما بالنسبة لأفريقيا كافة لتتكامل والاقتصاد العالمي على أسس منصفة.

٥ - ولمساعدة أقل البلدان نموا على التصدي للتحديات الخطيرة التي لا تزال تواجهها، ندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده في المجالات التي تكتسب أهمية بالغة وهي إلغاء

الديون وتدفق الموارد وبناء القدرات وتنمية الهياكل الأساسية من خلال برامج ملموسة يجري إعدادها بالتشاور والتعاون الوثيقين مع منظماتنا القارية والإقليمية.

٦ - ولتصبح أقل البلدان نموا شريكا موثوقا في الاقتصاد العالمي وواعيا لظاهرة العولمة التي لا محيد عنها، ندعو مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا بدء برنامج يهدف إلى التعجيل بالانتقال باقتصادات هذه البلدان، مع التركيز على توسيع قاعدة الإنتاج والتصدير وتنويعها. ونحن إذ نشيد بالقرار الرامي إلى تحسين وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق، نؤمن إيماننا راسخا بأن هذه الفرص لا يمكن أن تستغل استغلالا نافعا إلا متى أسست وعززت قدرات الإنتاج والتصدير المطلوبة في أقل البلدان نموا.

٧ - وفيما يتعلق بمشكلة ديون أقل البلدان نموا، نرحب بالإعلان الذي يدعو إلى تحسين المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وناشد المجتمع الدولي بتقديم موارد كافية لتنفيذ هذه المبادرة بفعالية. وناشد البلدان والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الدائنة بتخفيف ديون أقل البلدان نموا، بما في ذلك إلغاء ديونها، وتكميل ذلك بزيادة تدفق رؤوس الأموال، وبوجه خاص المساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك من أجل تحقيق الهدف المتفق عليه دوليا، والاستثمار الأجنبي المباشر. ونحن، من جهتنا، نتعهد بتوظيف الأموال المقدمة في إطار هذه الإجراءات لتنمية مجتمعاتنا بغية القضاء على الفقر.

٨ - و**نتعهد** بتقديم دعمنا التام لأقل البلدان الأفريقية نموا في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث وكفالة مشاركة جميع بلداننا فيه. وندعو الأمين العام للأمم المتحدة، أن يعمل بالتشاور والتعاون مع جميع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل مساعدة أقل البلدان نموا في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وتنظيم مؤتمر وزاري أفريقي في هذا الصدد لغرض اعتماد موقف أفريقي مشترك.